اللجنة العليا للانتخابات تقر شروط قانونية ومعايير فنية خاصة بالمشاركين في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين

صنعاء / سبأ

أقرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اجتماعها الدوري أمس برئاسة الأخ خالد عبد الوهاب الشريف - رئيس اللجنة الشروط القانونية والمعايير الفنية التي يجب أن تتوافر في المشاركين في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين والمتمثلة في أن لا يقل سن المرشحين عن (٢١) عاما لأعضاء اللجان و(٢٥) عاماً بالنسبة لرؤساء اللجان ,وأن يكون رؤساء وأعضاء اللجان من حملة الشهادة الجامعية أو الثانوية على الأقل أو ما يعادلها وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي نهائي في أي جريمة من جرائم الانتخابات أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم قد رد إليه اعتباره.

كما أرفقت إلى جانب المعايير السابقة الذكر شروطا أخرى تتعلق بالمفاضلة بين المتقدمين ومنها المعيار الجغرافي بحيث تكون الأولوية لأبناء الدائرة أو المديرية وتجري المفاضلة في حالة الزيادة وفقاً للمعايير المذكورة والمحددة في البند المحدد لمعايير المفاضلة وفقا للمؤهلات العلمية .

كما اعتبرت الشروط عواصم المحافظات مديرية واحدة لغرض تسهيل عملية الاختبار وفي حالة وجود عجز في أية مديرية فيتم استيعاب جميع المتقدمين الذين توفر فيهم الشروط القانونية مع تغطية العجز من خلال المفاضلة بين المتقدمين بطلب التوظيف من أبناء المحافظة نفسها وبالتحديد من أبناء المديرية الأقرب فالأقرب.

أما في حال وجود عجز في أي محافظة فيتم استيعاب جميع المتقدمين الذي تتوفر فيهم الشروط القانونية مع تغطية العجز في هذه المحافظة من خلال المفاضلة بين المتقدمين بطلب التوظيف من أبناء الجمهورية ككل وبالتحديد من أبناء المحافظات الأقرب فالأقرب.

واستعرض أعضاء اللجنة العليا للانتخابات في اجتماعهم الدوري التقرير المقدم من الأخوين رئيسا الشئون الفنية والتخطيط وقطاع الشئون القانونية والإفتاء والمتعلق بالشروط القانونية والمعايير الفنية والمؤهلات العلمية الواجب توافرها في المتقدمين.

وحددت اللجنة معايير المفاضلة من حيث المؤهلات العلمية بين المتقدمين من حملة الشهادة الجامعية والدبلوم والثانوية العامة وما في مستواها بأنه في حال وجود عجز في المؤهل الجامعي يتم المفاضلة بين المتقدمين من حملة المؤهلات الأدنى فالأدنى ,وفي حال وجود فائض تتم المفاضلة بحسب أقدميه التخرج وبحسب التخصص العلمي /الإدارة ، تجارة واقتصاد ، شريعة وقانون ، آداب ، علوم ..الخ / ,وكذا حسب أقدميه التسجيل لطلبات التوظيف لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

كما أقرت اللجنة العليا تحرير رسالة للأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات لموافاة اللجنة العليا بالعدد المطلوب للمشاركة في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين وفقاً للشروط القانونية والمعايير التي حددتها اللجنة .

واطلعت اللجنة العليا في اجتماعها على التقرير المقدم من رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية بشأن خطة النزول الميداني للفريق المكلف بذلك من قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية بالاشتراك مع مسئولي وخبراء التوعية الانتخابية في مشروع المساعدة الدولية بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهدف الإطلاع على تنفيذ خطة نشر التوعية الانتخابية وفقاً لخطة اللجنة العليا والمعايير التي حددت في هذا الإطار بالتنسيق مع فروع اللجنة العليا بعموم محافظات الجمهورية .

وقد أقرت اللجنة التقرير ، وكلفت رئيس القطاع الإعلامي استكمال الإجراءات التنفيذية وفقاً للبرنامج الزمني المحدد لسير إجراءات التوعية الانتخابية بالتنسيق مع الوسائل الإعلامية الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية وكذا مع منظمات المجتمع المدني التي أسندت إليها مهام التوعية الانتخابية .

واستمعت اللجنة إلى التقرير الخاص بشأن نتائج فعالية الدورة التدريبية الخاصة بتدشين حملة التوعية الإنتخابية من رئيس القطاع الإعلامي والتي نظمتها اللجنة العليا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهدف تدريب وتأهيل عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية الرسمية والحزبية والأهلية والمنظمات النسوية .

واستعرضت اللجنة العليا التقرير المقدم من أمين عام اللجنة العليا حول مدى جاهزية فروع اللجنة العليا لتنفيذ مهام وأعمال مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين في ضوء التقارير المرفوعة من الفروع بالمحافظات في هذا الشأن .

شكل لجنه لصياغة التوصيات

مجلس الشورى يستكمل مناقشاته لموضوع الاسماك والاحياء البحرية

صنعاء / سبأ

اختتم مجلس الشورى أمس مناقشاته لموضوع الأسماك والأحياء البحرية في الجلسة التي عقدها اليوم الاثنين برئاسة عبدالعزيز عبدالغني رئيس المجلس.

وكان أعضاء المجلس قد واصلوا في جلسة أمس مناقشاتهم الموضوع، مركزين على الجوانب المتصلة بتأهيل البنية التحتية الساحلية وترقية جودة التصدير، بما يساهم في رفع حجم الكميات المستغلة من الأسماك والأحياء البحرية وزيادة حجم التصدير للأسواق الدولية.

كما ركزت المناقشات على قضية تعزيز الرقابة على الاصطياد بهدف منع المخالفات والتجاوزات.. مشيدين بما تحقق حتى الآن على هذا الصعيد.

وتحدث أمام المجلس المهندس محمود صغيري وزير الثروة السمكية موضحاً القضايا الواردة في مداخلات الأعضاء وخصوصاً ما يتعلق منها بالجرف القاري، الذي قال إنه يشكل أهمية كبيرة للبلاد بما يحتويه من ثروة بحرية.

وبشأن الاستزراع السمكي، أكد الوزير أهمية هذه القضية في زيادة حجم المخزون السمكي وخصوصاً للأنواع التجارية والقابلة للتصدير.. مشيراً إلى إنه تجري حالياً دراسة للمناطق الطبيعية الملائمة للاستزراع السمكي.. منوها إلى الاهتمام الذي توليه الوزارة لقضية الأبحاث.

ونوه وزير الثروة السمكية بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية للوزارة، التي ركزت بشكل خاص على العناية بالدراسات والأبحاث.

فيما تحدث أمام المجلس الأخوة عبدالحافظ السمة وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع الإنتاج والتسويق، والدكتور عمر عوض صبيح مدير عام مشروع الأسماك،وخالد الشمسي مدير عام المشاريع بوزارة الثروة السمكية، ومحمد عوض سعيد عن الاتحاد العام للاتحاد التعاوني الزراعي.

وعرض السمة، الأهداف العامة للخطة الخمسية للوزارة والتي أعدت على ضوء القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.. موضحاً أن من بين أهم تلك الأهداف تنمية المخازين السمكية للأنواع التجارية وتحقيق نسبة نمو سنوي في الإنتاج بمقدار ٦ بالمائة، ليصل إنتاج البلاد من الأسماك والأحياء البحرية إلى ٤٠٠ ألف طن بحلول العام ٢٠١٠م، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية الساحلية الموجهة لفائدة الاصطياد والتخزين والتصدير، وتشجيع الاستثمارات التي تساهم في خلق القيمة المضافة على صادرات البلاد من الأسماك والأحياء البحرية.

في حين استعرض مدير عام مشروع الأسماك، أهم مكونات مشروع الأسماك الرابع الذي يتم تنفيذه على ساحل البحر العربي، بهدف تقدير الموارد وتنميتها وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وإرساء القاعدة الفنية والمادية في الساحل، وتقديم الخدمات للمرأة الساحلية.

من جانبه استعرض مدير عام المشاريع بوزارة الثروة السمكية أهم الإنجازات التي تحققت خلال المرحلة الماضية على صعيد البنية التحتية، وتطرق إلى مشروع إدارة المصايد السمكية والمحافظة عليها والذي سيتم تنفيذه بكلفة تقديرية تزيد عن ٣٤ مليون دولار.. مشيراً إلى مكونات المشروع والذي قال إنها تشمل قطاع إدارة المصايد السمكية وإنشاء البنية التحتية من موانئ ومراسي وتسهيلات أخرى، وتطوير جودة المنتجات والصادرات، وتطوير الجمعيات والتعاونيات السمكية، ودعم الإدارة.

ممثل الاتحاد التعاون السمكي تناول من جهته الدور الذي يقوم به الاتحاد لفائدة الجمعيات التعاونية السمكية وانعكاسات ذلك على مساهمة الجمعيات في الإنتاج السمكي.

هذا وقد قرر المجلس في ختام المناقشات تشكيل لجنة تضم رئيس وأعضاء اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن وزارة الثروة السمكية والاتحاد التعاوني السمكي لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع.

وعبر مجلس الشورى في ختام اجتماعه عن ارتياحه لانتهاء التداعيات الأخيرة لفتنة التمرد في محافظة صعدة والتي تسبب فيها الصريع حسين الحوثي ووالده بدر الدين، مشيراً إلى أن ذلك يعبر عن انتصار أبناء المحافظة للثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الثورة والنظام الجمهوري.

كما عبر المجلس عن تقديره العالي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لما تميز به من رحابة صدر وعفو وتغليب للحوار إزاء تلك الأحداث والعناصر المتسببة فيها، حيث كان لذلك أثره في احتواء الفتنة وعزل عناصرها ورموزها.

بمشاركة عدد من البروفيسورات والخبراء الألمان:

افتتاح المؤتمر الطبي اليمني الألماني الرابع في صنعاء

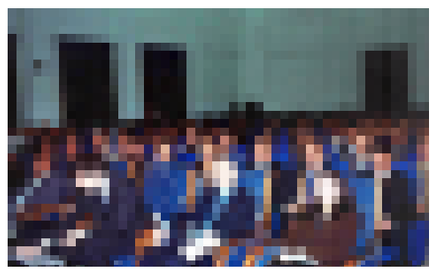

صنعاء / عماد محمد عبدالله :

اكد الاستاذ الدكتور صالح باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي في كلمته في افتتاح المؤتمر الطبي اليمني الالماني الرابع الذي بدأ اعماله امس في صنعاء ان هذا المؤتمر يمثل احد الشواهد وميزات التعاون العلمي والثقافي اليمني الالماني منوها باهمية انعقاد هذا المؤتمر الذي يستمر ثلاثة ايام في رحاب كلية الطب.

واوضح ان المؤتمر الطبي اليمني الالماني الرابع يمثل فرصة ايجابية لتبادل الخبرات والاستفادة في المجال الطبي لافتا الى انه سيساعد الاساتذة والاطباء والطلبة على الاحتكاك المباشر بالمشاركين الالمان الذين يتمتعون بخبرات عملية و علمية.

واشار الى ان هذا التعاون يظهر جليا في العدد الكبير من الشباب اليمنيين الخريجين من الجامعات الالمانية موضحا ان اكثر من (١٥٠٠) طالب يدرسون هناك في المانيا ما بين المرحلة الجامعية والدراسات العليا داعيا الى تعزيز العلاقات مع جامعة لايبزيج وعقد مؤتمر بهذا الشأن للدارسين اليمنيين في تلك الجامعة بالاضافة الى ضرورة تطوير العلاقات مع جامعة الشرقية وهي الجامعة التي ساهمت بفاعلية في هذا المؤتمر وسابقيه لافتا الى ان لدى هذه الجامعة امكانيات قوية وانها تمثل احدى افضل الجامعات والمستشفيات الالمانية.

واشار باصرة الى ان هناك مشروعا كبيرا ومهماً يحتاج الى دعم كل من الجامعة ووزارة الصحة ووزارة العليم العالي وهو مشروع انشاء مركز لجراحة الاطفال في مستشفى السبعين بدعم وتمويل من المعهد العالي للعلوم الطبية ومستشفى هانوفر في المانيا.

وفي ختام كلمته تمنى للعلاقات اليمنية الالمانية مزيدا من التطور وقال ان الامكانيات متوافرة لهذا التطور الثنائي بين البلدين الصديقين .. كما شدد على المشاركين في المؤتمر للعمل الجاد وضرورة الخروج بتوصيات تساهم في تطوير العلوم الطبية في بلادنا.

ومن جانبه اشاد فرنك مان سفير المانيا الاتحادية في صنعاء بالجهود التي تبذلها اليمن ممثلة بكلية الطب وجامعة صنعاء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي .. داعيا الى ضرورة الاستمرار في اقامة المؤتمر الطبي اليمني الالماني لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وقال اني علي ثقة من ان هذا المؤتمر سوف يحقق الطموحات التي ينشدها البلدان للخروج بنتائج ايجابية .. مؤكدا بان المانيا ستعمل على تدريب الكادرالطبي اليمني في المانيا .. كما يشكل المؤتمر فرصة بمشاركة اطباء وبروفسورات من المانيا ستساهم في تقديم الدعم والتدريب الطبي ويأتي ذلك في اطار التعاون الرسمي وايضا تقديم المشروعات الطبية للجانب اليمني الصديق وكذلك ستقدم المساعدات الفنية في المجال الطبي لتطوير الكوادر الطبية في المستشفيات العسكرية.

واكد الاستاذ الدكتور خالد عبدالله طميم رئيس جامعة صنعاء ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي تأكيدا على ضرورة استمرار المؤتمرات الطبية اليمنية الالمانية وهذه المؤتمرات تشكل الجسر الحقيقي فيما بين الشعبين اليمني والالماني الصديقين.

واشار الى ان الشعوب لايمكن ان تبني نفسها الا من خلال البناء المعرفي الحقيقي فاليمن والمانيا لديهما علاقات طبية في مختلف المجالات .. كما قال ان افضل العلاقات التي سوف يكون لها التميز تتمثل في المجال المعرفي والعلمي، مضيفا ان مجتمعنا اليمني في امس الحاجة الى خلق علاقة متميزة مع الجامعات الالمانية التي سوف تساعد في تفعيل المعرفة العلمية في جامعاتنا اليمنية.

وشدد الدكتور خالد طميم على ضرورة ان لاتكون العلاقات مع الجامعات الالمانية في اطار المؤتمرات فقط بل يجب ان نفعّلها لكي تصل الى الاساتذة الزائرين فيما بين الجامعات اليمنية والالمانية .. وقال اننا نريد ان نخلق الشراكة في مجال البحث العلمي والمعرفي لان لدينا من الشباب اليمني الذين تعلموا في المدارس الالمانية او المدارس المختلفة ولديهم قدرات وابداعات معرفية وعلمية.

هذا وقد اقيم على هامش المؤتمر معرض طبي تم فيه عرض العديد من الموضوعات التي تخص هذا الجانب.

تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1.. تتمات من ص 1

لدى لقائه وفد...

والعسكرية وفي المجال البرلماني.

حيث اطلع الأخ رئيس الجمهورية على نتائج زيارة الوفد التشيكي ومباحثاته مع المسؤولين، كما جرى الحديث حول الفرص المتاحة أمام الاستثمارات التشيكية في بلادنا، ومنها الاستثمار في المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة بعدن وإقامة مصنع لتجميع السيارات التشيكية فيها تلبية لاحتياجات السوق في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الجزيرة والخليج.

وقد رحب الأخ الرئيس بزيارة الوفد التشيكي، منوها بالعلاقات اليمنية التشيكية واصفاً إياها بأنها من أقدم العلاقات اليمنية مع دول أوروبا التي كانت منضوية في إطار حلف وارسو.

وأكد حرص الجمهورية اليمنية على تعزيز وتطوير العلاقات مع التشيك ولما فيه خدمة الصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وجدد ترحيبه بالاستثمارات التشيكية ومنها الاستثمار في المجال الصناعي في المنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة بعدن.

أكد على انهم...

والدي مانجاشي سفيراً لجمهورية تنزانيا المتحدة، وميرا صاحب معروف سفيراً لجمهورية سيريلانكا الديمقراطية، ومارتي أبوارو سفيراً لجمهورية فنلندا، وآزناخ نيبا جونبور سفيراً لجمهورية البرازيل الاتحادية، وأيان بوجيه مارت سفيراً لمملكة النرويج.

وقد التقى فخامته بالسفراء كلاً على حده ، حيث نقلوا تحيات قادة دولهم وتمنياتهم لفخامته بموفور الصحة والسعادة ولشعبنا اليمني دوام التقدم والازدهار.

وجرى خلال تلك اللقاءات استعراض جوانب العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين بلادنا وبلد كل منهم، وسبل تعزيزها وتطويرها.

وأكد السفراء حرص بلدانهم على تعزيز العلاقات مع اليمن وتوسيع آفاق التعاون المشترك، ولما فيه تحقيق المصالح المشتركة بين بلادنا وبلد كل منهم.

من جانبه رحب فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالسفراء، متمنيا لهم طيب الإقامة في بلادنا والنجاح في مهامهم ولما فيه خدمة العلاقة الثنائية بين بلادنا وبلد كل منهم. موضحاً بأنهم سوف يحضون بكل الرعاية والاهتمام من أجل النجاح في مهامهم.

وحمل فخامة الأخ الرئيس السفراء نقبل تحياته لقادة بلدانهم وتمنياته لهم بموفور الصحة والسعادة ولشعوبهم المزيد من التقدم والازدهار.

نقل تهاني رئيس...

بما يؤكد القدرات الكبيرة والعالية لقواتنا المسلحة وإمكانياتها العالية للتصدي لكل من تسول له نفسه المساس بالمنجزات الوطنية والتأثير على مسيرة البناء والتنمية وزعزعة الأمن والاستقرار.

وقد عبر الأخ نائب رئيس الجمهورية عن تهانيه بنجاح القوات المسلحة في إخماد التمرد الذي قاده الصريع الحوثي الأبن والأب في بعض مناطق مديريات محافظة صعدة.

ونقل التهاني والتحايا من فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وتأكيد فخامته بأن تلك النجاحات تؤكد بأن مؤسسة القوات المسلحة والأمن صمام أمان مسيرة التنمية والاستقرار، الذي تنعم به اليمن وقدر تقديراً عالياً التضحيات الجسيمة التي قدمها ويقدمها أبناء هذا المعسكر في سبيل ترسيخ الأمن والقضاء على الفتن حيث لا تنمية بدون أمن واستقرار.

وأشار الأخ نائب رئيس الجمهورية إلى الانجازات الكبيرة التي تحققت في ظل الوحدة والديمقراطية،وقال إن ما أنجز خلال العقد الأخير من القرن العشرين في مختلف مجالات البناء والتنمية وبصفة خاصة ما يتصل بالبنى التحتية كبير وكبير جدا ربما فاق ما أنجز خلال ثلاثة عقود وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي بدأت في ظروف كان إقتصاد اليمن في عنق الزجاجة وتم تجاوز تلك الظروف بصورة ناجحة فاقت كل التوقعات.

كما أشار إلى أولئك الذين يفكرون بالعودة بعقارب الساعة إلى الوراء أن يعوا بأن شعبنا قد عرفهم على مدى مسيرته الظافرة عبر الأربعة عقود الماضية بكل خزعبلاتهم.

وأكد أن الثوابت الوطنية خطوط حمراء دافع وسيدافع عنها شعبنا بقواته المسلحة والأمن وكل من خرج عن هذه الثوابت المتمثلة بالنظام الجمهوري والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي سيكون مصيره الفشل والخزي والعار.

كما أكد أن الذين يثيرون الطائفية والمناطقية والانفصالية هم أعداء لهذا الوطن وقواتنا المسلحة قوات الشعب الصخرة التي تتحطم عليها أوهام هؤلاء.. منبها إلى أن قرارات العفو العام الذي يتخذها فخامة الأخ الرئيس على عبدا لله صالح نابعة من مصدر القوة وليس الضعف لخدمة المصالح العليا للبلاد.. مشيرا إلى أن العفو العام الذي صدر عام ١٩٩٤م كانت نتائجه صائبة جداً وذات بعد وطني وإنساني وهو ما سيظهره التاريخ حتى بالنسبة لمتمردي مديرية مران ومن غرر بهم.

وكان الأخ علي محسن قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى مدرع قد ألقى كلمة رحب في مستهلها بالأخ نائب رئيس الجمهورية وأستعرض المهام القتالية والعملياتية التي نفذها هؤلاء الأبطال في سبيل استقرار أمن الوطن وردع تمرد الصريع الحوثي ومن غرر بهم مروراً بالعفو العام والذي أتى من موقع القوة والاقتدار.

وأكد على الاستعداد الدائم لقوات الفرقة الأولى مدرع للدفاع عن أمن واستقرار الوطن ومكتسبات الثورة والجمهورية في أي زمان ومكان، وبذل الدماء والأرواح رخيصة في سبيل تكريس الأمن والاستقرار في ربوع الوطن.

تنفيذاً لتوجيهات

الذي توليه الدولة والقيادة السياسية لرعاية أسر الشهداء تقديرا وتكريما لما قدمه الشهداء من تضحيات في سبيل الوطن.

من ناحية أخرى بحث الأخ احمد محمد الكحلاني محافظ عدن خلال لقائه أمس و أعضاء مجلس النواب وممثلو الدوائر الانتخابية بالمحافظة قضية البناء العشوائي والحملة التي تنفذها قيادة المحافظة في عدد من المواقع بمديريات المحافظة .

واكد المشاركون في اللقاء على ضرورة التقييد والإلتزام بالأنظمة و القوانين في البناء والتخطيط العمراني والتي من شأنها إظهار المدينة بالمظهر اللائق والمشرف الذي يتناسب مع كونها عاصمة اقتصادية وتجارية.

مشيرين على ضرورة وضع المعالجات المناسبة للأفراد الذين قاموا بأعمال البناء العشوائي المخالف للمخطط العام.

وقد أكد الأخ المحافظ على أهمية تضافر الجهود من قبل جميع المسؤولين والمواطنين داخل المحافظة لإزالة كل المظاهر المخلة بالمظهر الجمالي للمحافظة.

قال ان المؤتمر

الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام : وفعلاً أعيد صياغة مشروع المادة في القانون الخاصة بإنشاء اللجنة العليا للانتخابات في هذا الاتجاه بأن تشكل اللجنة من الأحزاب السياسية في عام ١٩٩٧م.

وتابع دائماً ما يلتفون على القانون من خلال ما يسمى باستغلال الإرادة السياسية أو أن يكون هناك إرادة سياسية توجد نوعاً من التوافق والتوازن، مشيراً إلى أنه وبعد تشكيل اللجنة طلبوا - أي الإصلاح - ضرورة توزيع اللجان بحسب المقاعد لكل حزب سياسي في مجلس النواب، مؤكداً أن المؤتمر طرح في حينه أن اللجنة العليا للانتخابات ووفقاً لاختصاصاتها المحددة بالقانون هي المسئولة عن توزيع اللجان وبشكل محدد في القانون بالا تكون اللجنة من حزب واحد سواءً كانت لجان قيد أساسية على مستوى المحافظات أو لجان فرعية في إطار المديريات.

لكنه أردف : أن المؤتمر استجاب لذلك الطلب بتشكيل اللجان في عام ١٩٩٧م بحسب مقاعد الأحزاب في المجلس.

وأوضح الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أن ذلك التعامل من قبل الأحزاب في المعارضة وبالتحديد الإصلاح يتكرر مع كل انتخابات مدللاً على ذلك بالقول: وجاء الاستحقاق الانتخابي الأهم عام ٢٠٠٣م فطلبوا إعادة النظر بآلية توزيع اللجان.

وأكد الأكوع استغلال الإصلاح للانتخابات بأنه تعطيل للقانون قائلاً: الآن نعمل خارج إطار القانون بسبب إصرار الإخوة بالذات في التجمع اليمني للإصلاح وأقولها بصراحة أنهم بالفعل يتحايلون على القانون من خلال الاتفاق المباشر أو الثنائي أو الجماعي مع الأحزاب السياسية لكي لا يطبق القانون.

واعتبر الأمين العام المساعد أن الاتفاقات هي المشكلة التي نعانيها لأنه كلما أقر قانون أو تشريع جديد نجد أنه يتم الالتفاف عليه من خلال الاتفاقات الثنائية واستغلال الإرادة السياسية.

وكرر الأكوع اتهامه للإصلاح وراء الوقوف في تعطيل القانون من خلال مطالبته التي تتغير مع كل انتخابات قائلاً: في عام ٢٠٠٣م أعيد النظر في توزيع اللجان بحسب طلب الإخوة في الإصلاح بأن توزع اللجان وفق عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب. مبرراً استجابة المؤتمر لذلك الطلب بحرصه على أن تجري العملية الانتخابية بسلاسة وشفافية ودون أن تستغل بعض الظروف لعرقلتها باعتبار أن الانتخابات بحاجة إلى دعم الجميع وتكريسها في حياتنا.

ومع اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية المحلية والرئاسية المقررة نهاية العام الجاري تحولت مواقف أحزاب المشترك بقيادة الإصلاح إلى مطالب جديدة.

وأوضح الأكوع أنه تم عقد اجتماع مع اللجنة العليا للانتخابات بحضور عدد من المنظمات الدولية وطرح موضوع آلية توزيع اللجان فجاءوا بمقترح توزيع اللجان بحسب الأصوات أو المقاعد والمهم أنهم يريدون الحصول على أكثر من النصف والباقي توزع على الأحزاب السياسية بما فيها المؤتمر. مشيراً إلى أن المؤتمر أكد وقوفه ومطالبته بتطبيق القانون سواءً أكان له أو عليه قائلاً: نحن أكدنا على وجوب احترام هذا القانون الذي صدر من السلطة التشريعية. مضيفاً لكن -وللأسف الشديد- نحن نؤكد على القانون من خلال حوارنا مع الأحزاب ومع اللجنة ولا نتعامل مع هذا الموضوع على مستوى المخاطبين في المجتمع. مشيراً إلى أن أطراف المعارضة بقيادة الإصلاح وفي الوقت الذي يتكلمون فيه عن دولة النظام والقانون إلا أنهم يلتفون على القانون من خلال هذه الأعمال التي تعد انتهاكاً للدستور والقانون.

وقال: أنا أقول بصراحة لا يجوز ولا يحق لأي حزب أن يتكلم عن الدستور والقانون ويلتف عليه وبأساليب متعددة لأنه في هذه الحالة يكذب على الناس، ولا بد من "فضح" من يمارس هذا العمل .

ودلل الأكوع على ذلك بالإشارة إلى أنه وبعد الخروج من الحوار مع اللجنة العليا بدأوا يطرحون موضوع تغيير اللجنة،معتبراً أن هذا الطلب يعني أن هذه اللجنة غير مؤهلة وغير جديرة بالثقة وبمعنى واضح أنه حتى الانتخابات السابقة غير شرعية بوجود هذه اللجنة ما دامت لا تلبي رغبات الإخوان في الإصلاح مع الأسف الشديد.

وقال الأكوع إن موقف المؤتمر الشعبي العام كان واضحاً منذ أول جلسة حوار، حيث أكد أن هذا الأمر ليس من اختصاص المؤتمر الشعبي العام، فاللجنة العليا كما يعلم الجميع بأن تشكيلها يتم بانتخاب (١٥) شخصاً من مجلس النواب ويصدر قرار جمهوري باختيار (٧) أشخاص وتغييرها لا يتم إلا بحكم قضائي حماية لها من أجل أن تكون مستقلة ولا تخضع لأي حزب بما فيها الحزب الحاكم.

وأردف: خلال الجلسة الثانية من الحوار فوجئنا بطلب جديد بجانب الطلب الأول بتغيير اللجنة وهو تغيير النظام الانتخابي بمعنى كل يوم يأتوا بمطلب جديد كنوع من التعجيز.

وأبان الأكوع أن المؤتمر تعامل مع مطالب المشترك بمرونة قائلاً كنا مرنين إلى أقصى حد. وفي الوقت الذي كانت المنظمات الدولية تأخذ على المؤتمر بأنه غير متعاون أو لا يلبي مطالب الأحزاب بأن يكون هناك مشيراً بأنه مع مرونتنا وبعد التقائنا بعدد من المنظمات الدولية قالوا إن المؤتمر قد قدم ما عليه وأن الأحزاب السياسية تحاول أن تعرقل العملية الانتخابية وصدر عنهم مثل هذه التصريحات.

ويواصل الأمين العام المساعد حديثه : وفي آخر جلسة طالبوا بتعيير اللجنة بـ (٩) أشخاص بحيث يكون للمشترك (٥) أعضاء وللمؤتمر وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة (٤) بالإضافة إلى مطالبتهم بضمانات حول الانتخابات القادمة قائلاً إنها ضمانات سياسية ودولية وبمعنى أن يسلم المؤتمر نفسه وكأنهم واثقين أنهم سيكتسحون الساحة.

ووصف الأكوع تلك المطالب أنها نوع من الاستفزاز لكنه أبان أن المؤتمر تعامل مع ذلك بعقلانية مجدداً موقفه بأهمية الالتزام بالقانون، مشدداً على أنه ليس ممن يحاول أرضاء الآخر أو التحالف مع أي حزب في اتجاه مخالف للدستور والقانون والإضرار بالمصلحة الوطنية.

مضيفاً بالقول : نحن نقدر كل الأحزاب السياسية ولكن علينا جميعاً التأكيد على الالتزام بالدستور والقانون وإلا يكون الدستور والقانون والوحدة الوطنية وثوابت الثورة محل نقاش أو توازن بين الأحزاب السياسية.

وشدد على أن مثل هذه المواضيع ليست ملك للمؤتمر أو للمشترك أو للأحزاب السياسية مجتمعه بل هي قضايا للشعب والمجتمع وبالتالي لا يجوز أن تناقش في أروقه محددة أو في قاعات معينة بين حزب وآخر أو مجموع الأحزاب.

وقال الأكوع: أكدنا أن هذه القضايا ليست للنقاش بين الأحزاب بقدر ما يمكن أن تطرح حتى على مستوى الساحة اليمنية (منظمات المجتمع المدني - النقابات - الاتحادات - مجلس النواب - مجلس الشورى - وكثير من التكوينات المجتمعية الموجودة في الساحة) والشعب هو صاحب الحق في أي تغيير أو التمسك بهذه الثوابت التي يقوم عليها.

وأختتم حديثه بالقول : هذا هو موقف الإصلاح بالتحديد الذي يقود المشترك ودائماً ما يحاول مع كل استحقاق انتخابي وخصوصاً عندما يكون استحقاق رئاسي أن يحصل على مكاسب كبيرة جداً وهذا ديدنه وأسلوبه للأسف.

اعتقال ثلاثة من عناصر...

أو المدانين بعقوبة قضائية منها الإعدام لارتباطهما في حادثا الهجوميين التفجيرين على المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن عام ٢٠٠٠ والناقلة الفرنسية العملاقة ليبمورج عام ٢٠٠٢ بالإضافة إلى أمريكي من أصل يمني مطلوب القبض عليه في الولايات المتحدة حيث عرضت مكافأة مقدارها خمسة ملايين دولار لأجله.

وكانت حكومة بلادنا عرضت مكافأة تصل إلى ٢٥٥٠٠ دولار لمن يدلي بأي معلومات تؤدي إلى اعتقال أي من السجناء الهاربين.

وطالت قضية هروب مجموعة من السجناء (٢٣) أيضاً بينهم ١٣ مقاتلا للقاعدة لصلاتهم المماثلة بالأحداث الإرهابية التي وقعت في السنوات الماضية في بلادنا عدداً من المسؤولين وحراس السجن حيث ما تزال التحقيقات سارية معهم بالإضافة إلى معرفة الأشخاص الآخرين الذين قدموا المساعدة من خارج السجن.

وزير الخدمة المدني...

لعملية التوظيف التي تنص على (حالات التلاعب في تنفيذ عملية التوظيف سواء التوظيفات خارج الموازنة الوظيفية أو المخالفة لأسس ومعايير التوظيف باختيار غير المستحقين واستبعاد المستحقين وذلك بالغاء تلك التوظيفات وتنزيل اعتماداتها من الموازنة الوظيفية للوحدات الإدارية للوحدة وابلاغ الجهات المختصة لمسائلة المتسببين فيها)..

وأكد الأخ الصوفي انه على ضوء ما سبق فان الوزارة تؤكد على الأهمية القصوى للدور الرقابي للهيئة الإدارية بالمجلس المحلي للمحافظة وفي حدود ما نص عليه قانون السلطة المحلية وقرارات مجلس الوزراء المنظمة لعملية التوظيف.

موضحاً ان ما قام به المجلس المحلي في المحافظة ليس له علاقة بالدور الرقابي المناط به وانما هدفه التأثير على نتائج الاختيار وهو ما تكشفه تلك التدخلات الأمر الذي يتعارض مع الأسس المحددة في قرارات مجلس الوزراء بشأن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين لشغل الوظيفة العامة.

الجدير ذكره أن المجلس المحلي في المحافظة أصدر في منتصف شهر فبراير قرار قضى بموجبه سحب الثقة عن مدير عام مكتب الخدمة المدنية في المحافظة وذلك بعد عقد عدة اجتماعات للهيئة الإدارية في المجلس المحلي للمحافظة وكلها قضت استبعاد تخصصات أدبية تم توظيفها وموافقة مكتب الخدمة عليها وفقاً للخطة المرفوعة من مكتب الوحدات الإدارية في المحافظة، وكذا استبعاد من تم استبعابهم من ابناء المحافظات الأخرى، لتغطية العجز في التخصصات العلمية (فيزياء وأحياء) والتدخل في تعديل الخطة من إناث إلى ذكور وذلك لاستيعاب اشخاص بعينهم وهو ما لم يوافق عليه المكتب لمخالفته (بحسب رسالة الوزير الموجهة إلى وزير الإدارة المحلية والمؤرخة بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٤م).

برلمانيون : الحالة الأمنية...

ترافقت مع استكمال الخطوات السياسية والأمنية بقرار العفو العام وإطلاق حوالي (٢٣٥) سجين السبت الماضي والاستعداد للإفراج عن الباقين ا لبالغ عددهم (٣٩٣) سجيناً ممن شاركوا في التمرد، وكذا إعادة الموظفين إلى وظائفهم ومنع حمل الأسلحة في المدن والأسواق في مديريات صعدة.

وصرح أحد نواب صعدة عن المؤتمر عبدالكريم جدبان - يصف الوضع الأمني بأنه مستقر، مشيراً إلى استبشار الناس خيراً بالإجراءات الجديدة المؤدية لوقف إطلاق النار تماماً، وبعودة الناس إلى أعمالهم ومزارعهم وتحرك الأسواق، طبقاً لجدبان.

وأشاد بدور المحافظ الجديد يحيى الشامي في التواصل مع الناس في الجبهات والخروج باتفاق لوقف إطلاق النار، وسحب القوات من مواقعها العسكرية، وتوفير أجواء مهيئة لإصلاح الأوضاع.

ويقول النائب عن الوحدوي الناصري عبدالله المقطري - لاحظنا من خلال زيارتنا للمحافظة أن هناك استقراراً ولا توجد مظاهر مخلة بالأمن.

وأعتبر البرلماني المؤتمري شوقي شمسان - إن الصورة أحسن بكثير مما يتخيلها أي شخص قبل زيارته للمنطقة، مؤكداً بالقول: استطيع أن أقول جازماً أنه لا يوجد أي شيء يمس من الناحية الأمنية، والأمور عادية جداً حتى في منطقة مران التي شهدت الفتنة.

وأشار البرلماني الإصلاحي علي العنسي إعلان محافظ المحافظة بأنه تم تثبيت وقف إطلاق النار مضيفاً: وهو ما لمسناه فعلاً خلال زياراتنا للمديريات، وأنا أمامك الآن في منطقة مران، معرباً عن أمله في حل كل الإشكاليات وألا ترى المحافظة أي مكروه.

وعلى ذات المضمار يقول قاسم حبيش مؤتمري وجدنا الأمن مستتباً بفضل توجيهات وحكمة فخامة رئيس الجمهورية، والناس الآن لا ينظرون إلا لتلبية مطال